



الغرفة الجهوية بجندوبة

التقرير النهائي حول الرقابة المالية على بلدية مجاز الباب

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

(تصريف 2017)

بلدية مجاز الباب

أحدثت بلدية مجاز الباب في ما يلي (البلدية) بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 15 نوفمبر 1892. وتم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات، ضم 14 عمادة للمنطقة البلدية بمجاز الباب ليلعب عدد سكان الوسط البلدي 41.749 نسمة ومساحة المنطقة البلدية 460 كم مربع وذلك حسب التنظيم البلدي الجديد المعدّ من قبل وزارة الشؤون المحلية في ماي 2016.

وتولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من مدى التزام البلدية بمختلف النصوص القانونية والإجراءات الترتيبية بمناسبة إحقاق مواردها وتنفيذ نفقاتها.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 26 جوان 2017 أي قبل التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة الموافق ليوم 31 جويلية 2018 المحدد بالفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات. وتوفرت بالحساب المالي المذكور جميع شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية وتضمن ختم وإمضاء المحاسب وأمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها وتوفر جميع الوثائق المؤيدة للحساب ممضاة من طرف الأعوان المؤهلين لذلك مع وجود التأشيرات الضرورية.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" والأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اختلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية. كما أنّها أفضت إلى الوقوف على ملاحظات تتعلق بتعبئة الموارد وتنفيذ النفقات. علما أنّ البلدية تولت الرد على التقرير الأولي الذي تم توجيهها إليها الغرض.

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

1- هيكلية الموارد

أ- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 3.023.130,515 دينار. وهي تتكوّن من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتى أساسا من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة ومداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخل في سنة 2017 ما جملته 1.912.010,619 دينار. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخل:

النسبة %	المبلغ بالدينار	أصناف المداخل الجبائية الاعتيادية
59,83	1.143.920,533	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
22,13	423.170,086	مدخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
18,04	344.920,000	مدخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
100,00	1.912.010,619	المجموع

وتمثّل "المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها:

النسبة %	المبلغ بالدينار	المعاليم على العقارات والأنشطة
9,01	103.121,504	المعلوم على العقارات المبنية
3,14	35.935,163	المعلوم على الأراضي غير المبنية
86,45	988.897,005	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية
1,18	13.445,006	المعلوم على النزل
0,22	2.521,855	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات
100,00	1.143.920,533	المجموع

وتمثّل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة لصنف المعاليم على الموظفة على العقارات والأنشطة حيث تم تحصيل 988.897,005 دينار خلال سنة 2017 أي ما يمثّل نسبة 86,45 % من جملة مداخل الصنف المذكور. أمّا المداخل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود

103.121,504 دينار و35.935,163 دينار أي ما يمثلّ تباعا 9,01% و3,14% من مجموع مداخل الصنف المذكور.

وفيما يتعلّق بالمداخل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.111.119,896 دينار. وهي تتوزّع بين "مداخل الملك البلدي" التي بلغت 78.674,672 دينار و"المداخل المالية الاعتيادية" التي بلغت 1.032.445,224 دينار. وتتأتى المداخل المالية الاعتيادية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية الذي كان في حدود 987.004,000 دينار ومنح ومساهمات من الدولة مخصصة للتسيير بمبلغ في حدود 42.102,645 دينار.

وبلغت جملة مقابيض العنوان الأول المنجزة 3.022.740,515 دينار من جملة 4.015.418,316 دينار بعنوان المبالغ الواجب استخلاصها أي بنسبة استخلاص في حدود 75,28%. وتجدر الإشارة إلى ضعف نسب الاستخلاص المنجزة بعنوان مداخل أملاك البلدية الاعتيادية والمعالم على العقارات والأنشطة التي كانت في حدود على التوالي 13,59% و22,54%.

ويبرز الجدول الموالي تفاصيل نسب استخلاص مختلف أصناف مداخل العنوان الأول:

النسبة (%) (1)/(2)	المقابيض المنجزة بالدينار (2)	المبالغ الواجب استخلاصها بالدينار (1)	أصناف المداخل
22,54	103.121,504	457.477,994	المعلوم على العقارات المبنية
37,64	35.935,163	95.476,094	المعلوم على الأراضي غير المبنية
99,47	1.004.863,866	1.010.257,589	معالم أخرى
85,37	423.170,086	495.692,213	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
99,98	344.920,000	344.990,100	مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات
13,59	78.674,672	579.079,102	مداخل أملاك البلدية الاعتيادية
100,00	1.032.445,224	1.032.445,224	المداخل المالية الاعتيادية
75,29	3.023.130,515	4.015.418,316	مداخل العنوان الأول

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي¹ للبلدية 65,95% خلال سنة 2017 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70%. كما بلغ مجموع ديون البلدية 49.636,000 دينار في موفى سنة 2017 مقابل موارد للعنوان الأول قدرها 3.022.740,515 دينار أي بنسبة تداين بلغت 1,64%.

¹ الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك - منح ومساهمات الدولة في التسيير) / موارد العنوان الأول.

ب- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني خلال سنة 2017 ما قدره 1.991.359,631 دينار وتوزع هذه الموارد بحسب 98,02 % بعنوان الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية و0,97 % بعنوان موارد الاقتراض و1,01 % بعنوان الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ بالدينار	النسبة (%)
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	1.951.847,918	98,02
موارد الاقتراض	19.323,000	0,97
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	20.188,713	1,01
جملة موارد العنوان الثاني	1.991.359,631	100,00

ويلاحظ في هذا الصدد عدم تمكن البلدية من استقطاب اهتمام السّلت المركزي قصد رصد اعتمادات محالة لإنجاز مشاريع بنية أساسية واستثمارية بالمنطقة البلدية.

2- تعبئة الموارد البلدية

تم الوقوف على ملاحظات تعلقت أساسا بتقدير الموارد وبإعداد جداول التحصيل وتثقيفها وبتوظيف واستخلاص المعاليم وبالتصرف في الأملاك البلدية.

أ- تقدير الموارد

تمكنت البلدية من تحقيق نسب هامة بلغت 96,87 % من تقديراتها النهائية لموارد العنوان الأول. ويرجع ذلك أساسا إلى إدراج تقديرات منخفضة مقارنة بالطاقة الجبائية المتاحة لها. من ذلك لوحظ أنّ تقديرات الميزانية بخصوص المعاليم على العقارات المبنية والمعاليم على الأراضي غير المبنية التي كانت في حدود على التوالي 135.000,000 دينار و40.000 دينار لم تتجاوز على التوالي 30 % و42 % من المبالغ الواجب استخلاصها التي كانت في حدود على التوالي 457.477,994 دينار و95.476,094 دينار.

وبخصوص العنوان الثاني لم تتوصل إلى إنجاز سوى 66,89 % من تقديراتها النهائية.

ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017:

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول (د)	3.120.379,200	3.022.740,515	96,87
المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	1.126.000,000	1.143.920,533	101,59
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	494.000,000	422.780,086	85,58
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	432.135,000	344.920,000	79,82
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	0,000	0,000	0,00
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	95.000,000	78.674,672	82,82
المداخيل المالية الاعتيادية	973.244,200	1.032.445,224	106,08
مجموع موارد العنوان الثاني (د)	2.976.941,000	1.991.359,631	66,89
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	2.756.336,000	1.951.847,918	70,81
موارد الاقتراض	200.416,000	19.323,000	9,64
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	20.189,000	20.188,713	100,00

وجاء في رد البلدية أنها ستعمل "على ضبط تقديرات أكثر موضوعية".

ب- إعداد جداول التحصيل وتثقيلها

لئن تم التقليل في التأخير المسجل في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية الذي كان في حدود 75 يوما خلال سنة 2015 إلى 11 يوم خلال سنة 2016 وذلك مقارنة بتاريخ غرفة جانفي المنصوص عليه بالفصل الأول من مجلة الجبائية المحلية حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتاريخ 12 جانفي 2016، فقد بلغ التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية بعنوان سنة 2017 ما قدره 33 يوم مقارنة بتاريخ غرفة جانفي 2017 أي بتاريخ 3 فيفري 2017. ويرجع ذلك أساسا إلى عدم إرسال الجداول المذكورة إلى أمانة المال الجهوية بباجة حال الانتهاء من إعدادها حيث لم يتم ذلك إلا بعد انقضاء 26 يوم. ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

الجدول	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية (1)	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل (2)	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2017 بحساب اليوم
جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية	2016/12/23	2017/01/26	2017/02/03	33
جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية	2016/12/23	2017/01/26	2017/02/03	33

وتدعى البلدية إلى العمل على تقليص آجال التثقيل وإعداد جداول التحصيل وإحالتها إلى مصالح أمانة المال الجهوية بباجة في إبانها.

وبخصوص المعلوم الخاص بالمؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، تبين عدم إدراج ما لا يقل عن 1793 مؤسسة ذات صبغة صناعية أو تجارية أو مهنية بجدول التحصيل المعدّ في الغرض خلال سنة 2017 وذلك من خلال مقارنة عدد المؤسسات المدرجة بالجدول المذكور مع قائمة المؤسسات المنتسبة ببلدية عين دراهم حسب مكتب مراقبة الأداءات بالجهة². وتدعى البلدية إلى القيام بالأعمال المستوجبة لضبط المؤسسات المنتسبة بالمجال الترابي البلدي وذلك بالتنسيق مع مصالح الجباية قصد استغلال الإمكانات المتاحة لها بخصوص تعبئة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على الوجه الأمثل. وجاء في رد البلدية أنّ ذلك راجع "للنقص في الموارد البشرية" وتعمدت بتلافي هذا الإخلال.

ت- توظيف واستخلاص المعاليم

خلافا لمقتضيات المذكرة العامة عدد 2 لسنة 2009 المتعلقة بإجراءات استخلاص الديون العمومية الراجعة للدولة تبين أن القباضة البلدية تولت إعادة تبليغ إعلانات بخصوص بعض الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية رغم أنه تم في مرحلة سابقة توجيه إعلانات ومحضر تبليغ السند التنفيذي مع توجيه إنذار بالدفع بشأنها عوضا عن المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات والمتمثلة في العقل.

وقد ساهمت النقائص المتعلقة بإدراج التوظيفات بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية حسب عنوان الأرض عوضا عن عنوان مراسلة المطالب بالأداء وبضعف عدد الإعلانات الموجهة بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية في ضعف نسبة استخلاص المعلوم المذكور والتي لم تتجاوز 37,64% خلال سنة 2017. كما لم تتجاوز نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية 22,52%، ويعود ذلك أساسا لعدم مواصلة إجراءات الاستخلاص الجبرية.

وتبين أنّ البلدية تواجه صعوبات حالت دون إعداد جدول المراقبة بين الحد الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية. ويعود ذلك إلى عدم تولي القباضات المالية موافاة القباضة البلدية بالقوائم التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الراجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية مثلما تنص على ذلك المذكرة العامة عدد 89 بتاريخ 16 نوفمبر 1998 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية.

² تضمن جدول المراقبة 1.053 مؤسسة وتضمن القائمة حسب مكتب مراقبة الأداءات بمجاز الباب 2.846 مؤسسة.

كما أن البلدية لم تحرص على التنسيق مع القباضات المالية للحصول على هذه القوائم. وهو ما لم يمكن من إجراء المقارنة بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات والمبالغ المستخلصة بهدف تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

وخلافاً لمنشور وزير الداخلية عدد 16 والمؤرخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلق بتدعيم قدرات التصرف للجماعات المحلية وذلك بإحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الاستخلاصات، لم تحرص مصالح الجباية بالبلدية على ضبط قوائم تتضمن البيانات المتعلقة بالمقاهي والمطاعم والأكشاك ومختلف المهن الخاضعة لمعلوم الإشغال الوقي للطريق العام كما أنها لا تمتلك معطيات بخصوص المحلات التي تركز علامات اشهارية بالواجهات.

ولم تقم البلدية بتطبيق مقتضيات منشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 المؤرخ في 6 فيفري 2004 المتعلق بالبرامج الجهوية للنظافة والعناية بالبيئة والذي ينص على "إتمام إحصاء المحلات والمؤسسات المعنية باتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل وتعميم إبرام هذه الاتفاقيات والحرص على استخلاص المعاليم"، حيث لم يتم إبرام سوى اتفاقية واحدة منذ سنة 2013 (مصنع "كوفيكاب" لصناعة كابل السيارات) ويتم جمع ونقل الفضلات المتأتية من نشاط بقية المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والتي يقدر عددها بحوالي 2687 مؤسسة³ في إطار العمل البلدي المتعلق برفع الفضلات المنزلية. ونتج عن ذلك ضعف المبلغ المستخلص بعنوان معلوم رفع الفضلات المتأتية من الأنشطة المذكورة والذي لم يتجاوز 1.450,000 دينار خلال سنة 2017 تم استخلاصها عن طريق أذون استخلاص وقيية بما أنه لم يتم مد القابض بالاتفاقية المذكورة ليتسنى تثقيفها.

وتوصي الدائرة باستكمال إحصاء جميع المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية بالمنطقة البلدية وتوظيف معاليم الرخص والخدمات المستوجبة ومنها الإشغال الوقي للطريق العام والإشهار ورفع الفضلات بمقابل تطبيقاً لمنشور وزير الداخلية عدد 16 والمؤرخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلق بتدعيم قدرات التصرف للجماعات المحلية البلديات على ضرورة تنمية مواردها الذاتية الجبائية وغير الجبائية من خلال استغلال الطاقة الجبائية المتاحة لها وذلك بإحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الاستخلاصات.

³ تم احتساب عدد الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية التي تم ضبطها من قبل مكتب مراقبة الأداءات بمجاز الباب.

ث- التصرف في الأملاك البلدية

تبين من خلال فحص قوائم بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 الخاصة بمداخل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري ولنشاط مهني أن مستحقات البلدية بخصوص 67 متسوغا بلغت 272.478,458 دينار منها 196.107,248 دينار تتعلق بسنة 2014 وما قبلها. ويفسر ذلك أساسا بعدم كما لم تولي البلدية رفع دعاوى قضائية ضد المطالبين بالديون المذكورة والراجعة.

كما لم تتولّ مصالح البلدية خلال سنة 2017 التنسيق مع القابض للقيام بإجراءات التتبع الجبرية المستوجبة بخصوص المستغلين للمحلات البلدية والمتلدين في خلاص معلوم الكراء وذلك خلافا لمقتضيات المذكرة العامة عدد 33 لسنة 2009 حول تحسين مردود كراء العقارات الراجعة للجماعات المحلية التي نصت على ضرورة اتخاذ إجراء الاستخلاص الجبري لكل دين من الديون المتخلدة بهذا العنوان. وساهم عدم الحرص على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتلدين في خلاص الديون التي يعود بعضها إلى سنة 2000، في ارتفاع بقايا الاستخلاص المتعلقة بكراء المحلات المعدة لنشاط مهني حيث بلغت 227.895,792 دينار في موفى سنة 2017.

وتدعى البلدية إلى التنسيق مع قابض البلدية قصد تكثيف أعمال التتبع خاصة الجبرية منها بما من شأنه أن يمكن البلدية من الحصول على مستحقاتها بعنوان أكرية العقارات المعدة لأنشطة تجارية أو مهنية وبالتالي مزيد دعم مواردها.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 2.245.996,913 دينار خلال سنة 2017. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 69% من مجموع نفقات العنوان الأول، واستأثرت نفقات التأجير بنسبة 64,52% ونفقات وسائل المصالح بنسبة 26,49% من جملة نفقات العنوان الأول. أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 951.053,734 دينار وتوزع هذه النفقات بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 691.409,511 دينار و259.644,223 دينار أي بنسب في حدود على التوالي 72,70% و27,30% من مجموع نفقات العنوان الثاني.

وتمثل النفقات المنجزة بخصوص العنوانين الأول والثاني على التوالي 96,87 % و 66,89 % من الاعتمادات النهائية المرسمة بالميزانية كما هو مبين بالجدول الموالي:

المبلغ بالدينار	البيان
	نفقات العنوان الأول
3.120.379,200	التقديرات
3.022.740,515	الإنجازات
96,87	نسبة الانجاز (%)
	نفقات العنوان الثاني
2.976.941,000	التقديرات
1.991.359,631	الإنجازات
66,89	نسبة الانجاز (%)

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

- نقائص في حسابية عقد النفقات

لوحظ عدم قيام البلدية بإلغاء التعهدات بخصوص النفقات التي لم يتم إصدار أوامر صرف في شأنها وذلك خلافاً للفصل 14 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية الذي نص على أنه: "إذا طرأت زيادة أو نقصان على نفقة وقع التعهد بها من قبل، فإنه يقع إما اقتراح تعهد تكميلي أو اقتراح تنقيص في المبلغ المعني ثم يتم عرضه على تأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية مرفقا بكامل المؤيدات والمراجع اللازمة". ونتج عن ذلك عدم تطابق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها في موفي السنة المالية 2016 بخصوص بعض بنود النفقات. وتعلق الأمر بعدد 19 بند بالميزانية تم التعهد بنفقات بخصوصها دون أن يتم الإذن بصرفها جزئياً أو كلياً ولم يتم التنقيص فيها أو إلغاؤها. وبلغ الفارق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها بهذا العنوان ما قدره 86.358,139 دينار⁴.

وتدعى البلدية إلى التقيد بمقتضيات الفصل 14 من الأمر عدد 2878 آنف الذكر.

⁴ الفارق بين المبالغ المتعهد بها وقدرها 2.332.355,052 دينار والمبالغ المأذون بصرفها وقدرها 2.245.996,913 دينار.

- التأخير في خلاص معلوم الجولان

خلافا للمذكرات الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والتي تضبط آخر أجل لخلاص معاليم الجولان بالنسبة للسيارات التي يملكها أشخاص معنويون بما في ذلك الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بيوم 5 فيفري من كل سنة، فإن البلدية لم تتمكن من إعداد الأمر بالصرف عدد 11 بمبلغ قدره 420,000 دينار لفائدة القباضة المالية بمجاز الباب إلا بتاريخ 11 ماي 2017 تم إعداد إذن بالتحويل في شأنه من قبل القابض البلدي بتاريخ 12 ماي 2017. وتدعى البلدية إلى الحرص على خلاص معاليم الجولان لأسطول سياراتها في الإبان.

- التأخير في خلاص المزودين العموميين

لوحظ أنّ البلدية لم تحرص على احترام آجال دفع المبالغ المستحقة بعنوان استهلاك الماء والكهرباء والاتصالات المحددة بمدة لا تتجاوز 45 يوما من تاريخ استلام الفواتير حسب مقتضيات الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف. وقد بلغ التأخير المسجل في هذا الشأن 217 يوم بخصوص استهلاك الماء و153 يوم بالنسبة للاتصالات الهاتفية و231 يوم بخصوص استهلاك الكهرباء.

ومن شأن التصرف على هذا النحو المساس بمصداقية البلدية في علاقتها مع المتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

وتدعى البلدية إلى مزيد التقيد بآجال خلاص المزودين العموميين المنصوص عليها بالأمر عدد 564 المذكور آنفا.

3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

لوحظ أنّ مشروع تركيز شبكة تصريف مياه الأمطار المقدر بمبلغ 1.912.647,132 دينار يواجه صعوبات في التنفيذ حيث تبين أن المواد الأولية المنصوص عليها بكراس الشروط لم تعد متوفرة بالسوق. ونتج عن ذلك انطلاق الأشغال خلال شهر جانفي 2017 أي بعد حوالي 6 أشهر من تبليغ الإذن الإداري ببدء الأشغال في جويلية 2016.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صاحب الصفقة تولى اقتراح مواد أولية بديلة على مصالح البلدية منذ شهر سبتمبر 2016، غير أنه لم يتسن النظر في الأمر واعتماد المواد الأولية البديلة إلا بتاريخ 6 جانفي 2017. وبررت البلدية ذلك بحل النيابة الخصوصية إلى حدود نوفمبر 2016.

ولوحظ تعطل في انجاز الأشغال حيث أنه رغم انقضاء المدة التعاقدية المقدرة بثمانية أشهر لم تتعدّ نسبة الانجاز بتاريخ 6 نوفمبر 2017 نسبة 36 %.

وتدعى البلدية إلى العمل على تجاوز الصعوبات التي أدّت إلى التأخير في انطلاق الأشغال وإلى تعطلها.

من رئيس بلدية مجاز الباب

إلى السيد: رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة

الموضوع: إجابة حول التقرير الأول للرقابة المالية على بلدية مجاز الباب .

المرجع : مراسلتكم عدد 138 بتاريخ 2018/12/24 .

و بعد، تبعا لتقريركم المذكور بالمرجع أعلاه و المتضمن للنقائص المسجلة ببلدية مجاز الباب
أتشرف بإفادة سيادتكم بما يلي :

• تعبئة الموارد البلدية :

أ - تقدير الموارد :

ستعمل البلدية على ضبط تقديرات أكثر موضوعية .

ب- إعداد جداول التحصيل و تثقيفها :

تعمل البلدية على إحالة الوثائق المتعلقة بجداول تحصيل المعلوم على العقارات
المبنية و الأراضي غير المبنية قبل موفي ديسمبر من كل سنة غير أن تأخير
التثقيف يرجع بالأساس للقباضة البلدية و ستقوم البلدية بلفت نظر السيد القابض البلدي
لتلافي هذا الإخلال .

أما بخصوص المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية فإنه لم يقع
تحيينها نظرا للنقص في الموارد البشرية و سيقع تلافي ذلك .

ت-توظيف و إستخلاص المعاليم :

سيقع لفت نظر السيد القابض البلدي لإتمام إجراءات الإستخلاص الجبرية مع دعوة مأموري المصالح المالية لتوزيع كافة الإعلّامات المستخرجة من طرف إدارة البلدية أما بخصوص المعلوم على المؤسسات سيقع التنسيق مع القباضة المالية للحصول على القائّمات الشهرية و توظيف الحد الأدنى ، كما سيقع وضع خطة عمل لمزيد إستخلاص معلوم الإشغال الوّقتي للطريق العام مع ضبط قائمة في المستغلين أما بخصوص إبرام إتفاقيات مع المؤسسات فبالرغم من دعوة البلدية لهذه المؤسسات لإبرام إتفاقيات فإنه لم يقع الإستجابة بدعوة إرتفاع المعاليم الموظفة و عدم توفر المعداد لدى البلدية و تلجأ هذه المؤسسات لإبرام إتفاقيات مع الخواص لرفع فواضلها و إيداعها مباشرة بالمصب المراقب .

ث-التصرف في الأملاك :

ستعمل البلدية على رفع قضايا عدلية ضد المتلّدين و كذلك مزيد التنسيق مع السيد القابض البلدي لإتمام الإستخلاص الجبرية لديون الأكرية .

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول :

- في خصوص النقائص في حسابية عقد النفقات : في خصوص عدم قيام البلدية بإلغاء التعهدات بخصوص النفقات التي يتم إصدار أوامر صرف في شأنها فقد عهدت البلدية القيام بإلغاء لهذه النفقات في ختام كل سنة مالية إلا أنه بصفة استثنائية لم يقع القيام بهذه العملية خلال سنة 2017 و سيقع تقادي ذلك مستقبلا.

- في خصوص التأخير في خلاص معلوم الجولان : هذا التأخير يعود إلى عدم توفر القصاصات الخاصة بمعلوم الجولان خلال بداية سنة 2017 و سيتم التقيد مستقبلا بخلاص معالم الجولان في بداية كل سنة .

- التأخير في خلاص المزودين العموميين : عهدت البلدية على خلاص المزودين العموميين في الأجال القانونية إلا أن التأخير يحصل خلال خلاص الفاتورات الخاصة بالثلاثية الأخيرة لكل سنة حيث يتم خلاصها خلال الثلاثي الأول من السنة الموالية و سيقع مستقبلا تقادي هذا التأخير.

- في خصوص التأخير في تمتيع العملة بلباس الشغل : لقد تم الإعلان عن الاستشارة في مرة أولى و حدد آخر أجل بتاريخ 2017/04/05 و لم تكن مجدية ثم تمت إعادة الاستشارة للمرة الثانية و حدد آخر أجل بتاريخ 2017/04/14 و تم إصدار التعهد بالنفقة بتاريخ 2017/04/19 و لم تتحصل البلدية على تأشيرة المراقب الجهوي للمصاريف العمومية بعد الإجابة على ملاحظاتها إلا بتاريخ 2017/05/23 و هو نفس تاريخ الإذن بالتزود . اما التأخير في الخلاص فيعود إلى التأخير الحاصل في تقديم الفاتورة من طرف المزود .

- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني :

- في خصوص التعطيل الحاصل لمشروع تصريف مياه الأمطار : واجه مشروع تصريف مياه الأمطار صعوبات في التنفيذ لعدم توفر القنوات خلال سنة 2016 و تمكنت البلدية من حل هذا الأشكال بعد أن تعهدت الشركة المزودة لهذه القنوات بتوفيرها خلال بداية سنة 2017 و انطلقت الأشغال بتاريخ 2017/02/01 و لكن بنسق بطيء نظرا لضعف نسق التزود بهذه المواد و البلدية حريصة على تجاوز كل الصعوبات التي من شأنها أن تؤخر الأشغال أو تعطلها .

رئيس البلدية

